« شبيها » بوضع المرء الذي يملك من النقود اكثر مما يستطيع ان ينفق » ٠

ويكشف المؤلف بالارقام مدى اعتماد اقتصاد العدو على اليد العاملة العربية ، حيث « ان اليد العاملة غير الفنية ، التي يقوم عليها الاقتصاد الاسرائيلي ، انما هي اليد العاملة العربية » ، ويتمثل تخطي الكيان الصهيوني عقبة توفير العنصر البشري في الاستفادة من بقية الموارد ، وتحقيق المزيد من فائض القيمة مما يفتح امامه مرحلة اقتصادية جديدة قائمة على تصدير رأس المال في المرحلة القادمة ، وليس رأس المال البضاعي فقط ٠ وهنا نصل الى تناقض هذه السياسة الاقتصادية الجديدة القائمة على الاعتماد على اليد العاملة العربية مع سياسة العمل العبري التي اعتنقها قادة الحركة الصهيونية مع بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين ٠ غير ان تبدل الظروف الاقتصادية والسياسية قد جعل الاعتماد على اليد العاملة العربية دون سواها قضية تاريخية محضة بعد وصول الاقتصاد الصهيوني الى مرحلة جديدة من التطور تستلزم تشغيل اليد العاملة العربية ٠ وامام التهديد الذي يمثله تزايد العرب لديموغرافية السكان في الكيان الصهيوني ، نلاحظ ان قادة هذا الكيان يحاولون الاستفادة من العمال العرب اقتصاديا، وعدم تحمل مسؤوليتهم سياسيا واجتماعيا ٠

اما البحثان الثالث والرابع فيرتديان اهمية خاصة في هذه المرحلة من الصراع العربي – الصهيوني وذلك لتناولهما مدى خطر السلام على الاقتصاد الصهيوني واثار حرب تشرين على هذا الاقتصاد ٠

ويناقش المؤلف الوضع الاقتصادي في الكيان الصهيوني في ظل السلام المؤقت من خلال ثلاثة مؤشرات : تطور الناتج القومي ، تطور الهجرة ، المساعدات الاقتصادية ٠ ويؤكد تلازم هذه المؤشرات وترابطها ، وارتفاع نسبها في ظل وضع يسوده الامن والسلام ، وانتفاء التهديد بحرب وشيكة ٠ ويدحض هذا الاستنتاج وجهة النظر القائلة بخطر السلام على الكيان الصهيوني ٠

ويفسر عدوان حزيران في العام ١٩٦٧ انطلاقا من الديناميكية الداخلية للاقتصاد الصهيوني حيث كان قد بلغ مرحلة جديدة تتمثل في الانتقال من خلق وبناء الاصول الى تشغيل هذه الاصول، وبالتالي بروز النزعة العدوانية لرأس المال والسعي وراء ما اسماه لينين « الرقع الاقتصادية » لتوفير سوق استهلاكية ويد عاملة رخيصة تلبي احتياجات صناعة العدو المتزايدة٠

وفي رأينا ان هذا التفسير لا يتوافق مع ما ذهب اليه المؤلف في تشخيصه لطبيعة الكيان الصهيوني ودوره :

١ ـ فلقد نفى المؤلف في القسم الرابع من البحث الاول ان تكون دولة العدو دولة امبريالية بالمعنى الاقتصادي ، واعتبرها اداة سياسية وعسكرية للامبريالية تطمح الى لعب دور الشريك عن طريق بناء قاعدة اقتصادية مستقلة ٠ فاذا كان الكيان الصهيوني هذه الاداة التي تستمر في تأمين وجودها عن طريق المساعدات والقروض الخارجية ، فلا بد ان تكون الحروب التي تشنها مرتبطة بمخططات الامبريالية في المنطقة ، وليست نتيجة لديناميكية التطور الاقتصادي الداخلي فقط ٠

٢ ـ يعتقد المؤلف انه مع تزايد التنامي للصناعة الصهيونية ، ستتزايد حاجتها لرقع اقتصادية جديدة ، وستسعى دولة العدو لتوفيرها عن طريق اتفاقيات السلام ٠ وعندما تتوصل هذه الدولة الى اي حالة سلام ، فلسوف تتمكن من تخفيض اعباء الدفاع عن كاهل موازنتها ٠ مما يعني تخصيص تلك الموارد نحو اهداف التنمية واستيعاب المهاجرين ٠

ويقع المؤلف مرة اخرى في تناقض حول تطور اقتصاد دولة العدو المستقبلي ٠ فاذا كان لرأس المال نزعة عدوانية تدفعه الى شن الحرب من اجل الحصول على الرقع الاقتصادية، فهذا يعني ان هذه النزعة سوف تتضاعف مع تركز هذا الرأس المال ونموه ، مما سينعكس على زيادة النفقات العسكرية والعمل على عسكرة الاقتصاد بغية تحقيق غاياته ٠ هذا ما يدل عليه تاريخ الدول الامبريالية التي تزداد نفقاتها العسكرية ومخصصات الدفاع في